ISSN: 2706-6495

تنمية التحول الديمقراطي في المجتمع وعلاقته ببعض المتغيرات

The Development of Democratic Transformation in Society and its Relationship to some Variables

إعداد الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة

أستاذ علم الاجتماع وباحث في مجال العلوم الاجتماعية، رام الله، فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com

الملخص:

لقد هدف هذا البحث إلى توضيح كل من: العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي، وقد تمثلت أهمية هذا البحث بأنه يُظهر تنمية التحول الديمقراطي في المجتمع وعلاقته ببعض المتغيرات، وقد جاءت حدود هذا البحث ما بين الحدود الموضوعية المتمثلة بدراسة حالة التنمية والمتغيرات المؤثرة عليها من اجل دعم العملية الديمقراطية، وحدوده الزمانية والتي تتمثل بهذه الفترة الزمنية وهي وقت نشر هذا البحث، ويُعتبر هذا البحث عبارة عن بحث نظري/ استعراضي/ توضيحي/ تجميعي/ تذكيري/ تفسيري/ استقرائي/ للمعلومات، ومعتمداً بذلك فقط على دراسات سابقة نظرية وعملية ايضاً بأشكال مختلفة ما بين كتب ومؤتمرات وابحاث منشورة في مجلات وغيرها، وقد اعتمد بذلك على المنهج التحليلي النقدي والمنهج التاريخي، وقد توصل هذا البحث الى أنه يوجد تأثير وبشكل متفاوت لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية على تنمية عملية التحول الديمقراطي، وقد أوصى الباحث في نهايته بالعمل على دعم العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في المجتمع، بالإضافة الى التوازن في هذا الدعم، فلا يجوز تغليب دعم العامل السياسي مثلما هو ظاهر وموجود في بعض المجتمعات وترك بقية العوامل الأخرى الأقل تأثيراً.

الكلمات المفتاحية: تنمية، الديمقراطي، المجتمع، بعض المتغيرات.

Abstract:

The aim of this research is to clarify economic factors, social factors, cultural factors, educational factors, political factors and their role in the democratization process. The importance of this research was that it shows the development of democratic transformation in society and its relationship to some variables.

ISSN: 2706-6495

Between the objective limits represented by the study of the development situation and the variables affecting it in order to support the democratic process, and its temporal limits, which are represented by this time period, which is the time of publication of this research, and this research is a theoretical / review / illustrative / synthesis / reminder / explanatory / inductive research / For information, and based only on previous theoretical and practical studies in different forms between books, conferences, and research published in magazines and others, and thus relied on the critical analytical method and the historical method, and this research concluded that there is a different effect for each of the economic factors, and social factors , cultural factors, educational factors, and political factors on the development of the democratic transition process. At the end of it, the researcher recommended working to support the factors affecting the process of democratic transformation in society, in addition to the balance in this support, it is not permissible to give priority to the support of the political factor as it appears and exists in some societies and leave the rest of the other less influential factors.

Keywords: Development, democracy, Society, Some variables.

المقدمة:

لقد تبين أن عملية التحديث الاقتصادي قد تؤدي الى تغيرات اجتماعية واسعة النطاق مثل تحول المجتمعات القبلية والزراعية الى مجتمعات حضرية ومتعلمة تنتمي الى الطبقة المتوسطة، التي تخلق الظروف المادية للديمقراطية بمختلف اشكالها السياسية وغيرها، ولكن هذه العملية لا تُفسر وجود الديمقراطية بحد ذاتها، لأننا إذا نظرنا نظرة عميقة الى هذه العملية الموجودة، نجد أن الديمقراطية لا تُختار أبداً من أجل أسباب اقتصادية فقط ولكن يتم اختيارها ليتم تطبيقها بكافة النواحي الحياتية المتنوعة. كما تبين أنه لا يمكن أن يوجد هناك ديمقراطية من دون أُناس ديمقراطيين، أي بدون الإنسان الديمقراطي الذي يُنمي الديمقراطية ويُنشدها ويُشكلها على نحو ما يتشكل بها هو، وهذا ما يُعزز التفسير الذي يُحّتم الوجود الديمقراطي بكافة النواحي اللازمة للبشرية جمعاء، (فرانسيس فوكو ياما، 1993 م، ص ص 155 - 156) لأن الحياة إذا كانت في ديمقراطية غير محددة بنواحي معينة من المحتمل أن تكون طريقاً الى فراغ مادي عظيم، هذا في حال كانت الديمقراطية مُفسرة على أساس اقتصادي فقط، ولكنها اذا كانت واضحة المعالم في وجودها وتطبيقها تُرينا الطريق نحو النهاية الكاملة غير المادية ألا وهي الاعتراف بحريتنا الكاملة بشفافية ووضوح، فالدولة الديمقراطية الحرة والقائمين عليها تُقيمنّا على أساس شعورنا الذاتي بقيمة أنفسنا، وهكذا تُرضى كل من الجزء الشهواني والجزء الروحاني من نفوسنا. (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص 227).

إن الديمقراطية الحرة الحديثة تعترف عالمياً بكل الموجودات الإنسانية، وذلك عن طريق منحهم حقوقهم، وحماية هذه الحقوق في نفس الوقت، والسيادة الآن تأخذ شكل إعلان القوانين الموضوعة ديمقراطياً، أي مجموعة من القواعد العالمية التي يستطيع من خلالها أن يكون الإنسان سيد نفسه، وبذلك فالاعتراف بالآخر يصبح متبادلاً عندما يكون مشتركاً بين الشعب والدولة، أي أن الدولة تُبيح حقوق مواطنيها الراضين بالخضوع لقوانين هذه الدولة، فلا يُمكن مثلاً أن يوجد اقتصاد بعينه ملائم للديمقراطية،

ولو كان الأمر كذلك، فإن السياسات الديمقراطية سيتوقف نجاحها على مدى الكفاية الاقتصادية فقط. كما أن اختيار الديمقراطية اختيار شخصي يتُخذ من أجل الاعتراف وليس من أجل الرغبة، ولكن النمو الاقتصادي يخلق ظروفاً معينة تجعل هذا الاختيار الشخصي أكثر احتمالا. كما أن المتغيرات الاجتماعية التي تصحب التقدم الصناعي خاصةً التعليم يبدو انها تُحرر مطلباً ما للاعتراف فلا يوجد بين الشعوب الأفقر والأقل تعليماً، فحينما يصبح الناس أكثر ثراء، وأكثر رخاء عالمياً، وأحسن تعلماً، لا يطلبون ثروة أكبر ولكن الاعتراف بمركزهم وهذا بشكل عام هو محرك غير اقتصادي، وغير مادي وبإمكانه توضيح لماذا قامت شعوب إسبانيا والبرتغال وكوريا الجنوبية وتايوان وجمهورية الصين الشعبية بالمطالبة ليس فقط باقتصاد السوق ولكن أيضاً بحكومات حرة بالشعب وللشعب.(فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص ص 229 – 233)

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث بكل مما يلي:

1 – الكشف عن صورة الوجود لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

2 – تحديد صفات الوجود لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

3 – توضيح مدى وجود وتأثير كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

4 – معرفة الوجود المتفاوت لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في المساهمة العلمية والعملية بكل مما يلي:

1 – يُزود الصورة الموجودة لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

2 – يُنمي مدى تأثير كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

3 – يُعزز وجود وعمل كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

4 – يُساهم في معرفة طبيعة ونوعية الوجود لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

1 – العوامل الاقتصادية ودورها في عملية التحول الديمقراطي:

إن إقامة ديمقراطية حرة يعني بها أن تكون عملاً سياسياً واقتصادياً (تنموياً) عقلياً سامياً، يتشاور فيه المجتمع ككل حول طبيعة الدستور ويضع القوانين الأساسية التي ستحكم حياته العامة، ولكن كثيراً ما نُصدم بضعف العقل والسياسة والتنمية بكافة صورها وعدم مقدرتهما على تحقيق غاياتهما، وفقدان الإنسان للسيطرة على حياته، ليس فقط على المستوى الشخصي ولكن على المستوى السياسي وغيره أيضاً يُضعف من وجود وتطبيق العمل الديمقراطي، (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص 240) ولذلك فإن الثقافة تظهر في شكل مقاومة لعملية تحول قيم تقليدية معينة الى تلك القيم الديمقراطية والتي من الممكن أن تمثل عائقاً في طريق التحول الديمقراطي، فما هي إذاً بعض العوامل الثقافية وغيرها التي تعوق إقامة ديمقراطيات حرة مستقلة؟ فتلك العوامل تصنف كالتالي: (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص 243)

الأول: العلم والتعلم: فهو يتعلق بدرجة وشخصية وعي البلد الوطني والعرقي والجنسي، لهذا فمن الضروري وجود إحساس قوي بالوحدة الوطنية قبل تحقيق الديمقراطية. (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص ص 243 - 244)

أما العامل **الثاني**: فهو الذي يُشكل عقبة في وجه الديمقراطية وهو **مثلما يرى ويقول البعض** فإنه الدين، ومثلما لم تكن هناك ضرورة للصراع بين الوطنية أو القومية والديمقراطية الحرة، فما من ضرورة أيضاً للصراع بين الدين والديمقراطية الحرة، إلا في حالة توقف الدين عن التسامح والمساواة، فبطريقة ما إذاً، لا يبدو الدين عقبة وإنما هو دافع لعملية التحول الديمقراطي. (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص ص 244 - 245) فمثلاً مشاركة حركة حماس الفلسطينية في العملية الانتخابية البرلمانية عام 2006م لا يمثل تحدياً للديمقراطية الحرة بل تمشياً معها واعتبار أن ذلك جزء من الشرعية للمجتمع العربي الفلسطيني.

أما العامل **الثالث**: فهو الذي يشكل عقبة في وجه ظهور ديمقراطية مستقرة فيتعلق بوجود تركيب طبقي غير متساوي بدرجة عالية بما في ذلك جميع تلك العادات الذهنية التي تنتج عنه. (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص 245).

أما العامل **الرابع**: فهو العامل الثقافي الأخير الذي يؤثر على إمكانية قيام ديمقراطية مستقرة فيتعلق بقدرة المجتمع الذاتية على خلق مجتمع مدني صحي ومجال يكون فيه الشعب قادراً على ممارسة فن المشاركة الذي قال به توكفيل بدون الاعتماد على الدولة، وقد برهن توكفيل على أن الديمقراطية تعمل بنجاح عندما تتوجه من القاع الى القمة وليس من القمة الى القاع وبعد كل شيء فإن الديمقراطية مسألة حكم الذات فاذا كان الناس قادرون على حكم أنفسهم وحتى مدنهم ومؤسساتهم ونقاباتهم المهنية أو جامعاتهم، فإن احتمالات نجاحهم في القيام بنفس الشيء على مستوى وطني ستزداد بشكل واضح في داخل المجتمع. (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص 246).

إن تعريف الديمقراطية الحرة بالولاء الوطني أو الأهلي يقوي من جاذبيتها الروحية لدى الجماعات المحررة حديثاً، وتربطهم بالمؤسسات الديمقراطية بقوة أكبر مما كانت ستكون عليه إذا ما كانوا قد اشتركوا فيها منذ البداية. (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص 248) وكل هذه العوامل مشتركة في الإحساس بالشخصية الوطنية أو الأهلية، والدين، والمساواة الاجتماعية، والميل نحو المجتمع المدني، والخبرة التاريخية للمؤسسات الليبرالية هي التي تشكل ثقافات الشعوب، لذلك فإن الثقافة في داخل المجتمعات وعلى مر العصور والازمان يكون لها تأثيرات مهمة على حياة الناس ولكنها مع كل ذلك ليست شرطاً كافياً لوحدها في داخل هذه المجتمعات لإقامة الديمقراطية في داخل أي مجتمع منها، والعوامل الثقافية أيضاً لا تُعتبر شروط ضرورية لإقامة الديمقراطية، والثقافات ليست ظواهر ثابتة مثل قوانين الطبيعة، إنها ابتكارات إنسانية واجهت عملية مستمرة من التطور.

كما أن الليبرالية الاقتصادية كمقدمة للديمقراطية تقدم طريق النجاح الأمثل الى أي شعب راغب في أن ينتهزها. كما أن الإسلام يلائم الديمقراطية على الرغم من معارضته للأفكار الليبرالية المتمثلة بحرية الفكر والعبادة (الديانة)، فمثلاً المذهب البروتستانتي الذي رأى فيه فوكو ياما أنه هو الكفيل بالوصول الى مرحلة الديمقراطية الليبرالية، ومن ثم الى نهاية التاريخ مع عدم اعتراف الكاتب بملائمة الديانات الأخرى للديمقراطية (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص ص 245 - 266) لم يتم اثبات صحته بشكل كامل، كما أن توكفيل وصف الجماعات المسيطرة داخل كل جماعة باسم (دكتاتورية الأغلبية) بمعنى الأغلبيات في كل الجماعات. كما أن أكبر ضعف للديمقراطية هو عدم قدرتها في الدفاع عن نفسها ضد الطغيان السافر، حيث أن الرأسمالية قوة ديناميكية تهاجم باستمرار العلاقات الاجتماعية التقليدية وتستبدل المزايا المتوارثة بمواصفات جديدة تقوم على المهارة والتعليم وبدون تعليم عام وبدون درجة عالية من التغير الاجتماعي والوظائف المفتوحة أمام القدرات، لا يستطيع أن يعمل المجتمع الرأسمالي بشكل مؤثر مثلما يرى أصحاب ذلك الفكر، بالإضافة الى ذلك، فإن كل الديمقراطيات الحديثة تنظم العمل وتقيد توزيع الدخل، وقد قبلت أن تتحمل الى درجة معينة المسؤولية عن الرفاهية الاجتماعية، (فرانسيس فوكو ياما، مرجع سابق، ص ص 268 - 278) ولذلك فإن بدء أي عملية من عمليات التنمية يتطلب وجود الكيان القابل لتلك التنمية، ومثل هذا الكيان يجب أن يتوفر له الأمن والاستقرار والعمق وتُتاح له الإمكانيات البشرية والمادية والحضارية التي تسمح بتعبئة الموارد وتنمية القدرات وإطلاق الطاقات الكافية وتكاملها من اجل بدء عملية التنمية الشاملة والاحتفاظ بها مستمرة. (علي خليفة الكواري، 1986 م، ص 21).

كما أن بدء عملية التنمية نفسها يتطلب ضبطاً للتغيرات التلقائية التي أفرزها نمط النمو الراهن، على أن يكون واضحاً خلال ذلك كله أن التنمية المنشودة هي "عملية مجتمعية واعية ودائمة، يجب أن تكون موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع، وذلك كله لا يتم إلا ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويُعمق أجواء المشاركة ويوفر متطلباتها ويهدف الى توفير الاحتياجات الأساسية وضمانات الأمن الشامل"، وبذلك فتقوم عملية التنشئة الاجتماعية المتكاملة بدور هام في تأكيد المسؤولية المجتمعية للفرد وتعميق إحساسه بالانتماء، الأمر الذي يتطلب إصلاحاً دائماً ومتجدداً لنظام الحوافز المؤثرة على القيم الاجتماعية، وتوفير الشروط اللازمة لسمو غايات هذا النسق، وارتباط مرتبة القيم فيه بآثارها الايجابية على الإنسان. (علي خليفة الكواري، مرجع سابق ص ص 22 - 23).

إن التنمية تتطلب وجود مؤسسات متعددة في مجال الفكر والعمل، بحيث تتمتع هذه المؤسسات بحرية التعبير وتتمثل بمسؤولية المشاركة السياسية والفكرية والمهنية والفنية، وتنطلق من روح الالتزام بتطلعات المجتمع وتعبر عن معاناته وذلك من أجل بلورة رؤية حية ديناميكية داخل المجتمع كله، على أن تكون هذه الرؤية متقاربة في المنطلقات، غنية بالتنوع ضمن الوحدة الثقافية المعبرة عن اجتماعية الهدف، والمنطلقة من عقلية المنهج عند معالجتها لمشكلات المجتمع وعلاقات الأفراد والجماعات فيه. (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 23)

2 – العوامل الاجتماعية ودورها في عملية التحول الديمقراطي:

إن تزايد وعي مجتمعات المنطقة بسلبيات نمط النمو التلقائي الراهن والبحث عن نمط بديل للتنمية يمثل دون شك أهم دافع من أجل التغيير، ولا بد إلا إن يتم ذلك في إطار اندماج الوحدة السياسية الذي يحتوي في مضمونه على توفير متطلبات البدء للعملية التنموية في داخل كل مجتمع،

ولذلك فلا بد من توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة والتي تُعد من بين الأهداف العاجلة اللازمة لاستراتيجية التنمية. كما أن التنمية باعتبارها عملية مجتمعية موجهة لا تتحقق دون وجود إدارة لها، وإدارة التنمية تشمل جميع قطاعات الإدارة ابتداء من الإدارة السياسية الى الإدارة العامة الى إدارة المشروعات في القطاعين العام والخاص، حيث ان جوهر وظيفة إدارة التنمية يتمثل في خلق آلية التنمية والاحتفاظ بها من أجل تحقيق التحولات النوعية والتغييرات الكمية التي تتطلبها عملية التنمية بشكل دائم، وآلية التنمية لا تتجاوز أن تكون المحصلة السلوكية للأفراد والمنشآت التي تسمح للمجتمع بتعبئة كل موارده واطلاق طاقاته وتنمية قدراته وتكييف أبنيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يسمح له القيام بعملية التنمية المنشودة. (علي خليفة الكواري، مرجع سابق ص ص 37 - 63)

إن ضمان حرية الرأي والرأي الآخر وتمكينه من مجادلة مخالفيه ومقارعتهم بالحجة يعبر عن الأفق الحضاري والمنهج العقلاني للمجتمع، وتحتاج مثل هذه الحرية الى تحلي الرأي الغالب بفضيلة الحُلم، وتتطلب استعداده للمجادلة بالتي هي أحسن والاقناع بالمنطق والحجة، لذلك فإن السياسة الرسمية لا بد من أن تنطلق من اقتناع راسخ بأهمية حرية الثقافة، وضرورة توفير الحد الأدنى من الشروط التي يمكن أن ينشط بموجبها الفكر، وتزدهر بمقتضاها الثقافة الجادة القادرة على ترسيخ أسس التفكير المنطقي العقلاني المبدع والمتجاوب مع حاجات المجتمع والمتصدي لمشكلات تطوره فضلاً عن توجيه الثقافة من اجل خلق الفن الرفيع والحس الجمالي وتوفير المناخ للنمو الاخلاقي الذي يسمح بتنشئة اجتماعية سياسية سليمة. كما أن التنمية الثقافية الاجتماعية تمثل حركة تنوير فكري واصلاح اجتماعي، وهما يتطلبان اجتهاد القادرين على الاجتهاد، وتصدي المصلحين لجوانب الحياة التي تحتاج الى تقويم بقصد الإصلاح. (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 108)

إن منطلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي الراهن لا بد لها إلا أن تتغير بشكل جذري، (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 109) كما أن التنمية الشاملة باعتبارها عملية إرادية ذات جوانب متعددة ومتكاملة تحتاج الى إدارة تنمية كما سبق تأكيده، والتنمية الثقافية والاجتماعية باعتبارهما جانبين جوهريين من جوانب عملية التنمية الشاملة يحتاجان الى إدارة قطاعية تنطلق في عملها من الاعتبارات والأولويات التي تحددها استراتيجية التنمية الشاملة وتسعى الى اداء الدور المطلوب من التنمية الثقافية والاجتماعية في ضوء غايات التنمية والتطور الحضاري المنشود، لذلك فإن كلاً من التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية تحتاج الى إدارة تتوفر فيها خصائص إدارة التنمية وتتوفر لها الصلاحيات والإمكانيات اللازمة، ولهذا فلا بد من إتاحة الحرية لوسائل الاعلام خارج نطاق المؤسسات الحكومية وليس كما تُحاول أن تظهرها تلك الوسائل من رضى الافراد والمجتمعات عما هو موجود عنوة عنها، لأن الإعلام يقوم أحياناً بدور متزايد الأهمية في تشكيل سلوك الأفراد والتأثير على معطيات تنشئتهم الاجتماعية، (علي خليفة الكواري ، مرجع سابق، ص ص 111 - 113) فهذا ينعكس على مدى تأكيد الطابع الديمقراطي لعملية التنمية بكافة جوانبها، بمعنى أن تكون توجهات التنمية بمثابة انعكاس صادق، ومحصلة حية لآراء ومبادرات ومساهمات القوى الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ونتائج لحركة المنتخبين، على مستوى الوحدات الأولية، بمعنى أن يُساعد ذلك على إيقاظ وإطلاق قوى الابداع والتجديد لدى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الساعي الى الديمقراطية الفعلية سواء كان مجتمعاً عربياً أم غيره. كما أن الحاجات غير المادية وهي الحاجات التي يمكن اشباعها أساساً من خلال إعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي من دون حاجة للموارد المادية المتاحة، ويمكن تجميع هذه الحاجات في نوعين رئيسيين: أولهما: يركز على توكيد ذات الفرد Self Fulfilment – بمعنى تأكيد الشعور الذي يمكن أن يتملك الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون احباط، من خلال التمتع بالحريات الأساسية والمحفزات المعنوية اللازمة،

وثانيهما: يركز على تأكيد دور المجتمع في حياة الفرد خلال أشكال التعبير الجماعي والنشاطات المجتمعية، (ابراهيم سعد الدين وآخرون ...، 1989 م، ص ص 70 - 79) وحيثما توافرت الموارد لبعضها كما هو الحاصل بالفعل في السعودية والمغرب فإنه يتيسر لها التوسع في التعليم الثانوي مثلاً وتنويعه، وتطوير التعليم العالي وتوجيهه لمطالب التنمية وذلك بالتعاون مع بعض الأقطار العربية الأخرى التي توافرت لديها التجارب في هذه المجالات. أما في بقية الأقطار فيكون هذا التوسع محققاً للتوازن بين عاملين وهما: ايلاء اسبقية ملحوظة لتحقيق ديمقراطية التعليم الاساسي بصفة خاصةً، وتوفير الكوادر الفنية اللازمة للتنمية الشاملة، فاستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية تقود الى التخفيف من حدة وحجم الفقر كمثال على ذلك والذي يُشكل أحد المخاطر الدائمة التي تتهدد مقومات التوازن بين الإنسان والبيئة والمجتمع، فعندما لا يوجد تطبيق ديمقراطي فعلي مع إيجاد ظلم اجتماعي سواء كان فردي او جماعي تسود عندها الجماعية الظالمة التي تُلقى تأييد فردي ايضاً محل الفردية الحقيقية الصحيحة كنمط للحياة والتواصل الاجتماعي الديمقراطي الفعلي، وهذا ما يظهر عندما تسود المحسوبيات الفردية لدى بعض الجماعات. (ابراهيم سعد الدين وآخرون ...، 1989 م، ص ص 101 - 108)

إن المشاركة الجماهيرية وقضية الديمقراطية، تبدو انهما من القضايا المركزية بالنسبة لقضايا محاصرة ووقف عمليات إلحاق الضرر بمقومات النسق البيئي بعناصره الطبيعية والاجتماعية والثقافية، إذ أن أفضل السياسات والاستراتيجيات التي تحقق التوازن بين الإنسان والبيئة هي تلك التي تقوم على الوعي الحر للمواطنين وتسمح بمشاركتهم الحية في عمليات صنع القرار على مستويات الحياة السياسية والثقافية كافة، بما يسمح مناقشة الآثار البيئية المترتبة على القرارات الاقتصادية والاستثمارية والانتاجية المختلفة على مستوى المناطق والوحدات الأولية At The Grass Root Level فكثير من عمليات تخريب مقومات النسق البيئي التي نشهدها هي نتاج بعض من القرارات الاقتصادية العليا التي تنبع من اعتبارات الربحية الخاصة وتصدر في غيبة من المناقشة الديمقراطية الواسعة، وبالتالي يغيب عنها الابعاد الضارة لتأثير مثل هذه القرارات على مقومات وتوازنات النظام البيئي. (ابراهيم سعد الدين وآخرون ... ، مرجع سابق، ص 108).

إن كل استراتيجية سليمة وواضحة مستخدمة مهما كان نوعها تُعتبر من الوسائل والأساليب المهمة في المجتمع لإقامة نظام ديمقراطي فعلي، وذلك بحكم رؤيتها التي تستند الى الواقع التي تنطلق منه ولكنها في الوقت نفسه تستشرف آفاق المستقبل الذي نتطلع نحوه، ولذا فالرؤية الاستراتيجية السليمة لا بد لها من أن تشخص الواقع بمشكلاته وتناقضاته وامكاناته الكامنة، ومن ذلك تمتد برؤيتها لاستطلاع ما يطوي المستقبل في ثناياه من احتمالات وتطورات، فالرؤية المستقبلية ليست إذاً وحيدة الجانب بل هي بالضرورة متعددة المسالك والمسارات، ولذا فلا بد من التفكير والرؤية المستقبلية من خلال عدد من التصورات أو المشاهد الاجتماعية بالنسبة للصور الممكنة للمستقبل، وتتم هذه الطرق من التفكير والرؤية عن طريق مشاركة الإنسان في عملية التنمية، بحيث تكون تلك المشاركة مشاركة ديمقراطية، ويكون هذا الشكل من المشاركة هو المحدد لأهدافها وأدواتها في الوقت نفسه، (ابراهيم سعد الدين وآخرون ... ، مرجع سابق، ص ص 124 - 148) ولذلك يتطلب هذا النوع من الرؤية مجتمعاً متقدماً، فكلما كانت البيئة الاجتماعية والاقتصادية متقدمة كلما كان النظام السياسي أكثر تطوراً، ويفسر هنتنجتون Huntington مفهوم التنمية السياسية باعتبار المؤسسات "الاجتماعية والسياسية" فهي المنظمة للدولة وباقي أجزاء المجتمع، فالتنمية السياسية في نظره هي "تكوين المؤسسات المتعلقة بالتنظيمات والإجراءات السياسية"، ويرمز تكوين المؤسسات السياسية الى "متغيرات المشاركة" أي التعبئة السياسية، والدمج والتآلف السياسي، والتمثيل السياسي، وقد أكد على النتائج السلبية التي قد تحصل نتيجة التعبئة المفرطة وحين تتجاوز المشاركة عملية الوعي والمعرفة السياسية،

ففي مثل هذه الحالة يتعرض النظام السياسي الى ضغوط لا يمكن تدبرها ويبدأ بالتفكك والانهيار وعليه فإن التنمية السياسية تتطلب تكويناً سياسياً بمعنى تأسيس المؤسسات السياسية اللازمة مع العمل على تلاقي حصول افراط التعبئة والمشاركة السياسية. كما أن أهمية المشاركة السياسية كعنصر رئيسي في التنمية السياسية، أمر مسلم به وقضية لا تقبل المناقشة، فالمجتمعات ككل هي في مرحلة تحول ونمو وتطور مستمر غير أن المجتمعات منفردة تختلف من حيث مكان وجودها على محور التحول الموجود في العالم وفيها، فالوحدة العائلية مثلاً هي التي تعمل بالفعل على تشكيل وتكييف كافة جوانب حياة الفرد الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية، والعائلة هي التي تُلقن الفرد تراثه وثقافته، وهي التي تتحمل مسئولية رئيسية حيال ارتباطه بالمعايير والقواعد الاجتماعية قبل أية مؤسسات أخرى كما نرى في المجتمعات العصرية، كما أن السلوك والمواقف والقيم لدى الأفراد في البيئة التقليدية، تُعطي سمة البيئات الاجتماعية في تلك البيئة، ومن الطبيعي جداً أن يلحق التأثير بجوانب الحياة السياسية التقليدية كحالة اتخاذ القرارات، وطريقة اختيار الزعماء، وفي تأثيرها على التصورات ومواقف أفراد المجتمع حيال الدولة، والتوقعات والادراكات، حيث أن هذه الجوانب يمكن فهمها ويصبح لها مدلولها بشكل قانوني حين توضع في مضمون التسلسل الاجتماعي والعائلات. (عمر ابراهيم الفتحلي، 1982 م، ص ص 24 – 54)

إن القانون الدستوري هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد نظام الحكم في الدولة، فتبين سلطاتها العامة من حيث تكوينها واختصاصاتها، وتُحدد العلاقات التي تربطها ببعضها وبالأفراد، (ماجد راغب الحلو، 1995 م، ص 1) فمن خلال مدى التطبيق لمبادئ القوانين الموجودة في الدولة والمجتمع تظهر طبيعة الوجود للمعاني الديمقراطية الظاهرة فيه وذلك على اعتبار أنه يوجد مفاهيم واشكال كثيرة من الديمقراطية بحسب تطبيقها مثل:

1 – ديمقراطية المشاركة: (س . ن . أيزنشتات، 2002 م، ص ص 5 – 7) وهي التي تقوم على مشاركة الجميع دون استثناء.

2 – الديمقراطية الدستورية: يحكمها القانون بعيداً عن العنف مع وجود بعض الاختلافات المنطقية لها. (س . ن . أيزنشتات، مرجع سابق، ص 8)

3 – الديمقراطية القائمة على المشاركة في النقاش (مجتمع الجماهير) لـ:"شومبيتز"، وإدوارد شيلز: أطلق عليها مفهوم المجتمع المدني. (س . ن . أيزنشتات، مرجع سابق، ص 43)

3 – العوامل الثقافية ودورها في عملية التحول الديمقراطي:

لقد ارتبطت جميع هذه المفاهيم للديمقراطية من حيث وجودها في المجتمعات بطبيعة تطبيق القوانين الموجودة فيها ومواقف المسؤولين فيها اتجاه تلك القوانين من حيث درجة التطبيق ومدى سيادتها على الجميع، وقد تمثلت هذه المواقف اتجاه الدولة والمجتمع المدني بصورة وثيقة بالتركيز بأشكال مختلفة على الحرية أو المساواة، وشكلت الحرية والمساواة، كلتاهما، مكونين أساسيين في البرنامج الثقافي للحداثة، وطبيعة الأنظمة الديمقراطية والدستورية نفسها، والمجتمع السياسي باعتباره كياناً يبني نفسه بنفسه ويفكر بنفسه ولنفسه، (س . ن . أيزنشتات، مرجع سابق، ص 11) كما ظهر أن الديمقراطية تختلف حسب طبيعة البلد والمدة التاريخية القائمة فيها في تلك البلد للأسباب التالية:

1 – التوقيت التاريخي في الانتقال إلى الديمقراطية.

2 – الخلفية التاريخية للبلد.

3 – طبيعة تطور المؤسسات. (س . ن . أيزنشتات، مرجع سابق، ص 52)

كما أن اندماج المطالب والأفكار والرموز التي تنادي بها حركات الاحتجاج وإعادة بناء الإرادة العامة، يمكن أن تتناما في اتجاهات متعددة متداخلة غالباً وهي: **أولاً**: إعادة بناء رموز الهوية الجماعية والمراكز، **ثانياً**: إعادة تحديد بعض المقدمات المنطقية وأنماط إضفاء الشرعية على الأقل، **ثالثاً**: تطبيق السياسات التي تهدف إلى إعادة توزيع الموارد والاستحقاقات العامة، **رابعاً**: بناء فضاءات اجتماعية يمكن للجماعات المختلفة أن تنشئ فيها أنماط متميزة للأنشطة الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، وأن ترتقي بهويتها المعينة. (س . ن . أيزنشتات، مرجع سابق، ص 66) وهذه كلها تُساعد في عمليات التحول الديمقراطي داخل المجتمعات الساعية لذلك حيث ظهر وجود صلة قوية بين التحول الديمقراطي وبين تلك الأمور التي تتطلب في أساس وجودها وجود المجتمع المدني البعيد عن التصلب الثقافي القديم، والمجتمع المدني هذا بمختلف منظماته لا بد من وجوده كأساس للتحول الديمقراطي وذلك للأسباب التالية:

1 – لأن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر من أهم قنوات المشاركة الشعبية.

2 – كما أن جوهر مفهوم المجتمع المدني يقوم على الإدارة السليمة والسلمية للصراع والمنافسة.

3 – تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أكثر القطاعات في استعدادها للانخراط في الممارسات السياسية والديمقراطية.

4 – كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توسيع دعائم المشاركة في الحكم، لذلك فالصلة وثيقة بين المؤسسات الأهلية والتحول الديمقراطي بل ومتلازمة للتحول في آن واحد وأن غير ذلك يعيق التحول الديمقراطي كما حدث عربياً. (عبد الغفار شكر ومحمود مورو، 2003 م، ص ص 57 – 58)

إن المجتمع المدني هو أساس التحول الديمقراطي وبنيته التحتية القائمة في أساس منظماتها على الديمقراطية، ولذلك فلا بد من قيام الحكومات القائمة بالسعي على توفير الموارد اللازمة لقيام مؤسسات المجتمع المدني وذلك على اعتبار أن تحسين الاقتصاد مثلاً يؤدي إلى تحسين الاهتمام بالسياسة لدى الناس والقدرة على قيام مؤسسات مدنية، (عبد الغفار شكر ومحمود مورو ، مرجع سابق، ص ص 58 - 65) ولذلك فوصفت الديمقراطية بأنها مجموعة من الخطوات للنظام الحاكم والتي تعمل كضمانات ضد التعسف السياسي من قبل الفئة الحاكمة، ولهذا فيسعى كل فكر ديمقراطي إلى منح امتياز للأدنى على الأعلى، ولغالبية الشعب على النخبة المسيطرة، وذلك على اعتبار أن تعريف الديمقراطية بأنها ثقافة ووعي واطلاع وعمل متقدم، أكثر منها مجموع مؤسسات وإجراءات حكومية، وهذا يرتبط بطبيعة الحال بوضع كل مجتمع والفئة الحاكمة فيه حيث أن بنية المجتمع بكافة مؤسساته ترتبط بظروفه، لذلك فالديمقراطية ليست فقط مجموعة من المؤسسات، مهما تكن ضرورية، بل إنها قبل كل شيء مطلب وهي أمل ايضاً. كما أن مبرر وجود الديمقراطية هو الاعتراف بالآخر، ونحن مدينون لتشارلز تايلور بالصياغة الأكثر حزماً لما ينبغي أن تكون عليه "سياسات الاعتراف" تلك، فالديمقراطية هي مكان الحوار والتواصل، ولن تكون الديمقراطية إلا شكلاً فارغاً، مالم تُترجم ببرامج للتربية تولي الآخر الأهمية العظمى، (الآن تورين، 2000 م، ص ص 317 - 330) أما الممارسات اليومية من الديمقراطية إلى الديمقراطية الاجتماعية ثم الديمقراطية الثقافية بعدئذ، فمتصلة اتصالا مباشر وعلى نحو متزايد بالجدل والقرار السياسيين،

وإن كل ما يؤلف بين الاختلاف والتواصل أي بين كل ما هو مناقشة مع الآخر وتفهم له واحترامه، يُساهم في بناء ثقافة ديمقراطية، حيث أن الثقافة الديمقراطية هي الوسيلة السياسية لإعادة تجميع العالم وشخصية كل واحد اذا أرادوا الوحدة وبشكل مُنتظم وواضح دون خلافات وحروب وصدامات كما هو حاصل حالياً. (الآن تورين، مرجع سابق، ص ص 333 - 338) فلو حاولنا كتابة سيرة ذاتية للدولة في العالم العربي الحديث، لاكتشفنا أن أخص خصائص (سيرة) هذه الدولة فقدانها الشرعية في نظر مجمل تيارات الوعي السياسي العربي، التي انشغلت بالتفكير فيها، أو تعاطت سياسياً معها من خلال تجربة السلطة والمعارضة وترقى أزمة الشرعية هذه إلى التكوين قبل أن تفاقمها التجربة التاريخية الفاشلة لهذه الدولة، فقد نشأت قبل عقود في سياق فعل الجراحة الخارجية الاستعمارية وتولدت عنها، ولم تخرج إلى الوجود حصيلة طبيعية موضوعية لتفكك تلقائي للبنى الاجتماعية والسياسية والروابط الثقافية والرمزية المحلية بحيث تستنبت لنفسها جذوراً في تربة التاريخ الخاص للبلاد العربية الأمر الذي عرضها لرفض سياسي ونفسي جماعي، ودفعها في كل مرة حاولت فيها فرض نفسها بالقوة إلى أن تعيش حالة طلاق وقطيعة مع مجتمع يؤسس لنفسه نُظماً وتوازنات وقواعد للتداول المادي والرمزي خاصةً لا تجد في الدولة بالضرورة تعبيراً عنها، حيث جاء رفضها (أي الدول العربية والإسلامية) تطبيق الديمقراطية الغربية بحكم أنها علمانية ورفضها القوميون بحكم عدم تحقيق الوحدة للدول العربية ورفضها الماركسيون كونها رأسمالية في بنيتها ورفضها الشعب ضد استبدادها. (عبد الإله بلقزيز، 2001 م، ص ص 36 - 40).

لقد ظهر أن المستوى الاجتماع السياسي الذي يصل إليه المجتمع يعكس طبيعة الصفوة الحاكمة فيه ومدى شفافيتها ووضوحها، فالعلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى الاجتماعية التي تشكلها هي علاقات غير متوازنة في عملها، فالقوة الاجتماعية هي جماعة عرقية أو دينية أو إقليمية أو اقتصادية أو سواها. وتشتمل العصرنة، بدرجة كبيرة، على مضاعفة القوى الاجتماعية وتوظيفها في المجتمع لجماعات القربى والعرق والدين ويُضاف إليها جماعات الحرف والطبقة والمهارة. أما التنظيم أو النهج السياسي فهو ترتيب من أجل المحافظة على النظام، وحل الخلافات واختيار القادة الموثوقين، وبالتالي تعزيز مستوى الاتفاق بين قوتين أو أكثر من القوى الاجتماعية، وهذا ما يُبت قول روسو: "أنه لن يكون الأقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائماً،

إلا إذا حوّل القوة إلى حق، والطاعة إلى واجب"، وهذا ما ظهر تاريخياً حيث أن نشأة المؤسسات السياسية من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التدريجي للإجراءات والوسائل التنظيمية لحل هذه الخلافات حتى يبتعد المجتمع عن إجراءات التعقيد فيه، وذلك مثلما استدعت الحاجة وجود مؤسسات سياسية أكثر تطوراً للمحافظة على المُتحد السياسي في أثينا، فيما كان المجتمع فيها يصبح أكثر تعقيداً كانت إصلاحات سولون وكلايشينيز متجاوبة مع التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي هدد بزعزعة الأساس القديم للمُتحد فيما كانت القوى الاجتماعية تزداد تنوعاً، ويعتمد المُتّحد السياسي في مجتمع معقداً إذاً على قوة التنظيمات والإجراءات السياسية في المجتمع، فهي تلك القوة التي تستند بدورها إلى مقدار الدعم للتنظيمات والإجراءات ومستواها المؤسساتي، (صموئيل هانتنجتون، 1993 م، ص ص 17 - 21) وأكبر مثال على ذلك هو كثرة الإجراءات الجماعية التي أدت في النهاية الى خروج الجنرال شارل ديغول من الحكم في 21 / نيسان / عام 1969 م أثر تصويت سلبي للفرنسيين على مشروع أقره مجلس الشيوخ حول اللامركزية والاصطلاح وعرض على الاستفتاء الى مجيء جورج بومبيدو محله وبهذا بدا رحيل ديغول وانتخاب رئيس وزرائه السابق كأنهما نتيجة لأزمة في عام 1968 م. (بيار ميكال، 1993 م، ص ص 385 – 386).

لقد ظهر أن أبرز مجالات حقوق الانسان هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والدينية والتنموية وحقوق المرأة وحقوق الطفل، وتُركز الأنشطة هنا على رفع مستوى الوعي الحقوقي لمختلف الفئات الاجتماعية وتمكينها من الدفاع عن مصالحها والتعبير عن آرائها وقضاياها الوطنية والديمقراطية. كما يُعتبر المجال التنموي من أهم المجالات التي تدعم جهود الدولة للتسريع في تحقيق التنمية وتلبية احتياجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية وترتبط معظم أنشطة هذا المجال بقطاع التنمية البشرية ذات التفريعات والتقسيمات المختلفة، وهذا ما بات يُطلق عليه بشبكة الأمان الاجتماعي : Social Safety Net وهي حزمة التدابير والإجراءات التي يُستهدف من خلالها تجنب وامتصاص الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح وخصوصاً الآثار التي تُحدثها على الحياة المعيشية للفئات الفقيرة، (علي صالح عبد الله، 2005 م، ص ص 78 - 96) لذلك فإن الممارسة الديمقراطية عنصر أساسي وضروري لنجاح مؤسسات المجتمع المدني التي نتطلع لأن تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً، وهي بالنسبة للعمل الأهلي والشعبي شرطاً ضرورياً لنجاح هذا النشاط في تحقيق غاياته. كما أن الممارسة الديمقراطية في إطار العمل الأهلي تتأكد من خلال تنامي هذا النشاط ومن خلال الإقبال الكبير للمواطنين على تأسيس جمعياتهم ونقاباتهم الأهلية وتزايد أعداد البرامج والمشروعات التنموية والإنسانية والاجتماعية التي تنفذها هذه المنظمات ويستفيد منها الآلاف من المواطنين، لذلك فلا بد من انتهاج الديمقراطية والتعددية كونهما سبيلاً لبناء الدولة والمجتمع. (علي صالح عبد الله، مرجع سابق، ص ص 295 -297).

إن الاقتصاد الجديد الصاعد يقذفنا بمشاكل وأزمات جديدة تماماً تمزق الافتراضات والتحالفات التقليدية لعصر الديمقراطية الجماعية، (الفن توفلر، 1996 م، ص 320) وموجز القول هو أن ظهور نظام جديد لخلق الثروة قوض كل عمود من أعمدة نظام السلطة القديم وأدى في نهاية المطاف الى تبدل شكل الحياة الأسرية والعمل والسياسة ونظام الدولة وتركيبة السلطة الدولية نفسها، ويُعتبر التقدم في الاعلام هو السبب الرئيسي وراء هذه المعرفة العالمية وتقليدها من قبل الجميع لعدد من الدول المتقدمة علمياً واقتصادياً وديمقراطياً وغيره، حيث أن المعرفة هي اكثر مصادر السلطة ديمقراطية على الإطلاق، (الفن توفلر، مرجع سابق، ص ص 26 - 36) وهي التي تُسهل تقليد الغير بسهولة، ولذلك فيُعتبر تشكيل منظمات المجتمع المدني تقليداً لدول الغرب حيث أن منظمات المجتمع المدني المهنية = (نقابات) والسياسية = (الأحزاب)، أخذت تلعب دوراً كبيراً في عمليات التحول الديمقراطي في مختلف دول ومجتمعات العالم اجمع، وما كان لها من تأثير إيجابي لاحقاً على تنمية عمليات التحول الديمقراطي، حيث أن مفهوم التنمية بمعناها المتكامل لا يستقيم إلا في نظام ديمقراطي، لذا فلا يجوز لأية سلطة أن تُرجئ قضية الديمقراطية بانتظار أن ترتفع مؤشرات النمو الاقتصادي. (محمد عابد الجابري وآخرون ...، 1995 م، ص ص 350 -353) كما أن الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان لن يكون له معنى إلا إذا كان له محتوى اجتماعي يسنده، بمعنى أن الديمقراطية والتنمية متكاملان، وإلا ظلت الديمقراطية ليس فقط، وكما يقولون، شكلية، بل مستحيلة. (محمد عابد الجابري وآخرون ...، مرجع سابق، ص 355).

إن الجماعات المستخدمة لنوع القيادة الديمقراطية يظهر اعتماد أفرادها بعضهم على بعض في عملهم وإنجاز المطلوب منهم، بالإضافة الى العمل على التقديم بالنشاطات والمقترحات والسياسات أكثر من غيرهم من الجماعات المُعتادين على نوعاً من القيادة غير الديمقراطية، (كامل محمد المغربي، 1994 م، ص 213) وذلك نتيجة للعديد من الأسباب منها:

1 – وجود التماثل في سلوك أفراد الجماعات ذات الاعتماد للنظام الديمقراطي.

2 – ارتفاع إنتاج الأفراد في النظام الديمقراطي على غيرهم.

3 – أفضلية القيادة الديمقراطية على غيرها من تخفيض حدة العداوة والبغضاء بين المرؤوسين.

4 – القيادة الديمقراطية تخلق جواً من العمل يساعد على تنمية ملكة الابتكار والمبادرة ويقلل الاعتماد على القائد ويطلق قدرات المرؤوسين وطاقاتهم ويساعد في تعاونهم من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة في المجتمع. (كامل محمد المغربي، مرجع سابق، ص 213).

إن التحول الديمقراطي او التغير عن السلوك غير الديمقراطي هو التحول من نقطة أو حالة في فترة زمنية معينة الى نقطة أو حالة أخرى في المستقبل، (كامل محمد المغربي، مرجع سابق، ص 317) كما أن العمل الجماعي يؤدي الى زيادة الإنتاجية حتى في العمل الديمقراطي، لذلك فالعلاقات الإنسانية تنظر الى الفرد بتكوينه العاطفي والاجتماعي والنفسي وما يحمله هذا الفرد من قيم ومعتقدات وآراء وأفكار ونزعات وطموحات والتي بموجبها تلعب دوراً رئيسياً في كفاءته الإنتاجية، وعليه فقد حددت العلاقات الإنسانية أهم المتغيرات التي تؤثر في السلوك الإنساني وهي القيادة Leadership والاتصالات Communication والمشاركة Participation، وإن أداء الفرد ومكانته ومنزلته Performance , Position , Status لا يحددها الفرد نفسه فقط بل تحددها أيضاً الجماعة التي يعمل ضمنها، ولذا فإن الشخص يتأثر بمعايير جماعية غير رسمية Informal Group Norms ، (كامل محمد المغربي، مرجع سابق، ص ص 50 - 53) بالإضافة إلى بعض الظروف المتنوعة.

كما أن الأداء الاقتصادي الرفيع في أي دولة يعني، في حده الأدنى توفير الحاجات الاساسية لجمهرة مواطنيها، ويعني في حده الأقصى توفير قدر ملحوظ من الرفاهية لهم (أي الحاجات الأساسية وبعض الكماليات)، ومثل هذا الأداء الاقتصادي الرفيع يُكرس من شرعية الدولة ومن شرعية النظام الحاكم، وبخاصة إذا كان هذا الأداء مصحوباً بقدر واضح من العدالة التوزيعية، وعادة ما يعوض هذا الأداء الاقتصادي الرفيع بعض سلبيات انتقاص شرعية الدولة، أو غياب شرعية النظام الحاكم، (غسان سلامه وآخرون ...، 1988 م، ص 336) بالإضافة الى مساهمة الوعي وزيادة التعلم، فلقد ساهم التعليم في دفع عملية التحديث وزيادة الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الجماهير، (نبيل أيوب بدران، 1969 م، ص 275) حيث أدى تراكم وزيادة خريجي الجامعات في الأردن مثلاً إلى إحداث بعض التغييرات الإيجابية في حياتهم وحياة الأردن ككل، وقد نجم عن هذه العملية التي رافقت تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة شهدتها المملكة الاردنية، في الفترة نفسها (السبعينات والثمانينات من القرن الماضي) ولادة نخب أردنية في كل المجالات من أولئك الجامعيين الذين اكتسبوا أيضاً خبرات فنية وإدارية، وراكموا مدخرات ملائمة وغيروا نمط حياتهم بطريقة أو بأخرى، وأصبح لهم بالتالي قدر من الاستقلال والاهتمام بالشأن العام، (ناهض حتر، 2003 م، ص 175) ولذلك فيعتبر التعليم العالي من أبرز وسائل المجتمع لإعداد الطاقة البشرية وصقلها وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والتدريب، (علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 104) كما أن تسيس أفراد المجتمع لا يمكن أن يتم إلا من خلال المناقشة والمشاركة، وأن التعليم من أهم العناصر التي تُساهم في درجة التغيير واتجاهاته، فمدى قبول التغيير والتجديد والتعامل معه وتسهيله يرجع اصلاً الى حصيلة العلم والمعرفة والثقافة عند أفراد المجتمع والتي تمكنهم من ايجاد المرونة الكافية لمسايرة هذا التغير والتجديد وخلق تطلعات واحتياجات جديدة، بالإضافة الى ذلك يُعتبر التحضر Urbanization أحد المتغيرات الهامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالأشخاص الذين يتم نقلهم من أماكن معزولة الى مراكز حضرية يصبحون عرضة لتغيرات تُصيب كافة جوانب حياتهم، وهذا يرتبط بالطلاب من القرى الدارسين في الجامعات وتأثرهم بالانفتاح أكثر من غيرهم كون الجامعات موجودة في داخل المدن، فسكان المدن في الغالب يتعرضون الى أفكار جديدة يسهل تناقلها بفضل تسهيلات الحياة الحضرية، (عمر ابراهيم الفتحلي، مرجع سابق ، ص ص 59 - 64) فما بالك إذا كان الانتقال للطلبة من القرى الى المدن وخاصةً في داخل الجامعات (زبدة الزبدة) للتقدم والتعلم والثقافة.

4 – العوامل التعليمية ودورها في عملية التحول الديمقراطي:

إن العلاقة بين الجامعة والسلطة لها من الأهمية ما لا يمكن إغفاله فسياسة الدولة وأنشطتها المختلفة واتجاهاتها المتنوعة يجب أن نجد لها صدى في رحاب الجامعة على اعتبار أن الجامعة كمؤسسة تربوية قامت أساساً لتحقيق أهداف المجتمع، وتعبر عن الواقع الاجتماعي الذي تعيش فيه، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون للجامعة دورها المهم وتأثيرها الفعال على السلطة بل وعلى الحياة الاجتماعية ككل فالوزن العلمي والسياسي لأساتذتها وطلابها وعراقتها في البحث العلمي وضمها لقيادات المستقبل كل ذلك وغيره كفيل بمشاركتها في تصميم بدائل المستقبل، (عبد العزيز الغريب صقر، 2005 م، ص 48) وفي مستهل الحديث عن الجامعة في هذا البحث لا بد من تناولها تعريفياً: فالجامعة : University هي: "هيئة يشارك في تنظيمها وتوجيهها وتصريف أمورها الأساتذة والطلاب والإداريون ويعد الاستقلال سمة من سماتها ولكنه استقلال تتطور فيه الحرية على ضوء مطالب المجتمع الذي تنتمي اليه الجامعة، وتستمد منه كيانها المادي واتجاهاتها الفكرية"، كما توصف الجامعة بأنها: هي الأمة في طريق التعليم، ولذلك يجب أن تُلبي الجامعة حاجات المجتمع، وتُعتبر ناحية إعداد القوى البشرية من أهم الوظائف المرتبطة بالتعليم في الجامعة منذ النشأة الأولى في العصور الوسطى، كما تعمل الجامعة على النهوض بالطبقات الاجتماعية والتي تؤدي بذلك الى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وليست صلة الجامعة بالعمل السياسي في المجتمع صلة جديدة، وإنما هي صلة قديمة قدم المجتمع الإنساني، إذ كان إنشاء المؤسسات التربوية في الحضارات القديمة مرتبطاً بالنظام السياسي، فهي لا تتجاوز كونها وسائل تسعى لتحقيق الأهداف السياسية للدولة، فالجامعة من خلال عملية التربية السياسية يمكن أن تقوم بتهيئة الأفراد لممارسة العمل السياسي، وتفهم المجتمع الذي يعيشون فيه وإعطاء الحد الأدنى من المواطنة، والتعرف على مقومات المواطن الصالح، وبذلك يتكون لديهم الوعي السياسي، وفي الوقت نفسه تقوم الجامعة بإعداد القادة القادرين على تحمل المسئولية وقيادة المجتمع في جميع مجالاته، (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق، ص ص 50 - 65) ولقد تبين أن الطلاب هم أكثر شرائح المجتمع الجامعي حساسية لمطالب الاستقلال الجامعي، فالحياة الجامعية يجب أن تكون تمريناً للطلاب في تعريف أمورهم بأنفسهم، وتدريباً لهم على الحكم الذاتي، وممارسة الحياة الديمقراطية بمعناها الواسع الدقيق، وهذا يتطلب من الجامعة أن تأخذ بيد الطلاب وضمن حدود اتحادهم أو تنظيماتهم من أجل هذه الأهداف جميعاً. كما أن الطالب الذي يُربى بأسلوب يقوم على الحوار والجدل والنقاش والرؤية النقدية تتكون لديه اتجاهات إيجابية، حيث أن المُتتبع لتاريخ الحركة الطلابية في مصر مثلاً سيجد نفسه يتتبع تاريخ الحركة الوطنية فيها، حيث كان طلاب الجامعات وقود هذه الحركة سواء ضد قوى الاستعمار أم ضد عملائه، وتُعتبر الحركة الطلابية في مصر في فترة الستينات من القرن الماضي هي جزءاً من أكبر وأشمل حركات التحرر العالمية التي سادت معظم بلدان العالم، والتي كانت تهدف الى تحرر الطلاب من القيود التي تحد من حريتهم، وتعوضهم عن المشاركة في اتخاذ القرارات، وتُحرر المؤسسات من المفاهيم والتقاليد والممارسات التي تحد من انطلاقها، وتحرر المجتمعات من كل ألوان الصراعات وأشكال التعبئة والهيمنة الرأسمالية على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث كان المجتمع الطلابي أكثر شرائح المجتمع تحركاً لمواجهة أوجه الخلل التي أدت الى هذا الوضع: المتمثل بإهدار كرامة الإنسان/ سلب الحريات/ انتشار الفساد/ الغياب الديمقراطي/ ظهور الاستبداد وحكم الفرد والتي بمجملها أدت الى هزيمة سنة 1967 م، وفي هذا الصدد تمتع الطلاب بالتأييد الوجداني للأغلبية الصامتة سياسياً من الشعب في جمهورية مصر العربية في عامي 1967 م و 1968 م. كما أن الجامعة ليس لها تأثير واضح على القيم والعادات السائدة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها، بينما يبدو أن الجامعة هي التي تتأثر بهذه القيم والعادات وتدور في فلكها.

ISSN: 2706-6495

كما أن الحركة الطلابية ليست حركة فردية يمكن مراقبتها ورصد تحركاتها، ولكنها قضية وطنية ترتبط باستقلال الجامعة، وطالما بقيت قضية استقلال الجامعة سيبقى الموقف قابلاً للاشتعال، والشرارة هي الجموع الطلابية، وستبقى الحركة الطلابية في مداها القصير صمام أمن ضد النيل من استقلال الجامعة، وفي مداه الطويل وعياً يحرك الوطن كله نحو التقدم وضد النيل من وجوده الحر، (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق، ص ص 123 – 141) حيث أن اصطلاح استقلال Autonomy كلمة يونانية الأصل، وتعني الحكم الذاتي Self-Government ولا يبتعد، معجم العلوم السياسية عن هذا المعنى حيث يعرف الاستقلال على أنه نظام سياسي يعني به إقامة حكم داخلي يتمتع بمقتضاه الشعب بحريات معينة في نظام إدارته ونظم تعليمه، والمحافظة على تراثه وثقافته، ولكنه ليس بمستقل في علاقاته مع الخارج، فهو يتبع السياسة التي تحددها الحكومة المركزية، كما يسير في هوى الحريات العامة التي ترسمها هذه الحكومة. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق، ص 163).

كما يعتبر طلاب الجامعة هم قوة سياسية لها الحق الشرعي في استخدام سلطاتها في الصراع الطبقي، ولها أن تتدخل تدخلاً مباشراً في تنظيم العمل السياسي عند الضرورة ولا يحدها في ذلك سوى اللجوء الى أعمال العنف، فطلاب الجامعة هم جزء من شباب المجتمع، بل هم طليعته المثقفة، وهم وقود الحركة والتغيير والتقدم، وطلاب الجامعة كيان اجتماعي لا يمثل طبقة معينة أو محدودة بل يمتد الى جميع الطبقات، وهو ليس فئة محدودة أيضاً لأنه يجمع بين جميع فئات المجتمع، ينبع منها وإليها، ويتطلب التكوين العلمي السليم لطالب الجامعة، واعداده التربوي الصحيح أن تعمل الجامعة على بناء شخصيته، وتنمية قدرته على التصرف في المواقف المختلفة وتدريبه سلوكياً على حسن التعامل مع الغير، وهذا يتطلب إعطاء طالب الجامعة الفرصة الكافية للتعبير عن رأيه وإبداء وجهة نظره، والمشاركة بصفة إيجابية وفعالة في تنظيم شؤونه داخل الجامعة وخارجها، وقد يؤدي ذلك الى نوع ما من المواجهة بين الطلاب والسلطة الحاكمة أحياناً. كما أن الصفة الجماعية لكل نشاط حقيقة لا يمكن الغض عنها أو إنكارها، وإعداد الطالب الجامعي لا يمكن أن يقوم في فراغ ويدور حول ما يختلج في صدر الطالب من أخيلة بعيدة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيش في ظله، (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق، ص ص 124 – 125) حيث يُعد استقلال الجامعة أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها بنيان المجتمع الجامعي السليم، (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق، ص 15) فالحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل والخارج مثلاً كان لها أثرها الواضح على عملية التحول الديمقراطي فقد ظهر عملها في البداية من الخارج قبل الداخل وذلك لعدم وجود جامعات في الداخل آنذاك، حيث كان عرفات وأبو جهاد ويوسف النجار قد تلقوا علومهم في الجامعات المصرية قبل أن يصبحوا قادة فتح، وهناك كان تأثير الإخوان المسلمين هو الأشد في الأوساط البرجوازية في القاهرة، وظهر هناك فصائل أخرى كانت تتنافس فيما بينها على ولاء اللاجئين في لبنان: فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي ترأسها جورج حبش انبثقت من مجموعة طلاب في الجامعة الأمريكية في بيروت، وحين لجأت الجبهة الشعبية الى القاهرة انفصلت عنها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وهي أكثر ميلاً الى اليسار وأخذ يرأسها نايف حواتمة، وقد جاءت تلك الحركات بعد سقوط القومية العربية بعد حرب عام 1967 م ونضجت الثورة الفلسطينية بشكل أكبر آنذاك، حيث كان عرفات يرفع، بهذا الموقف راية الوطنية الشعبية في وجه الدول البرجوازية المسؤولة عن هزيمة عام 1967 م، وجرى تنظيم "اتحادات" في المنفى (من النساء والطلاب واساتذة الجامعات) تتيح إقامة مؤسسات تمثيلية، وفي بعض الدول المضيفة، كبيروت الغربية، قامت أمكنة معزولة لها إدارتها الخاصة ومدارسها ومستشفياتها، (بيار ميكال، مرجع سابق، ص ص 411 - 412) واصبح بعدها لمنظمة التحرير الفلسطينية كامل الصلاحيات في جامعة الدول العربية. (غسان سلامه، 1987 م، ص 42)

إن الايمان بقيمة التعليم كما هو ظاهر والتربية في تقدم المجتمع ونهضته وزيادة الوعي الديمقراطي وإحداث التغييرات المطلوبة فيه، وتلبية احتياجاته من الطاقات البشرية المدربة يُعتبر من اهم مدخلات التحول الديمقراطي وتنميته فالتعليم هو اداة التطوير والتغيير، ولا يمكن للديمقراطية أن تنجح أو تستمر في مجتمع يسوده الجهل والأمية، كما يُعتبر من أهداف التعليم في الجامعات هو إعداد النخب القيادية المؤهلة لاحتلال المواقع القيادية العليا في المجتمع والقادرين على صناعة القرارات الاستراتيجية في المؤسسات التي يقودونها لاحقاً، كما أن قيمة التعليم الجامعي وعظم شأنه يتوقف إلى حد بعيد على مبلغ نجاحنا في إرساء الحرية الأكاديمية وترسيخها كتقليد جامعي، حيث إنها ليست حقاً مطلقاً، بل مرهونة للمجتمع، وبعد إقرارها بالطريقة الديمقراطية، ومرهونة بتصرف الأساتذة والطلبة بتصرفات ذات شكل مسؤولاً فعالاً ومعتدلاً، ففي إطار هذه الحدود تقتضي مصلحة الدولة والمجتمع أن يمنحا الجامعة أوفر قسط من الحرية الأكاديمية، وأن يُحافظ على خدمتها، (طاهر المصري وآخرون ...، 2001 م، ص ص 76 - 85) حيث أن زيادة التعليم من الممكن ان يعمل على ازدياد الديمقراطية، فمثلا يمكن للديمقراطية أن تترسخ وتصبح خياراً أردنياً لا رجعة عنه ويصعب على أي جهة أن تنتهكها إذا نشأ جيل أردني تلقن الديمقراطية منذ الصغر في المدارس، وتربى على أساليب الحوار والإبداع في التفكير واستنباط النتائج، وهذا لا يتم إلا في إطار تعليم عصري منهجي، لذا ينبغي أن تدخل الديمقراطية والسلوك الديمقراطي في المساقات التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات في أي مجتمع يسعى لتنمية ديمقراطية حقيقية، (خلف إبراهيم الهميسات وخالد موسى سماره الزغبي، 2004 م، ص 425) لذلك فلقد نجحت نوعاً ما التجربة الديمقراطية الأردنية مثلاً عام 1989م للأسباب التالية:

1 – النخبة النيابية الأردنية تمثل النخبة المتعلمة في الأردن حيث لوحظ ارتفاع المستوى التعليمي لتلك النخبة.

2 – تشير البيانات إلى أن النخبة النيابية في الأردن تتجه نحو الشباب حيث انخفض معدل عمر النواب خلال فترة الدراسة وهذا يشير إلى ظاهرة دخول دماء جديدة لدائرة النخبة.

3 – نخبة النخبة تتميز بمستوى عالٍ من التعليم حيث أن 95 % منهم يحملون مؤهلات علمية عالية. (نظام محمود بركات ومازن خليل غرايبة، 2001 م، ص ص 130 – 131)

لقد ظهر في الفكر العربي الحديث أن بعض الدراسات تربط مفهوم النخبة بمفهوم الانتلجنسيا أو الجماعة المثقفة المتميزة والفاعلة والتي تملك المعرفة، وتعبر عن دور الطليعة الواعية والمكلفة بإحداث الوعي والتغيير في الفكر والمجتمع. كما اعتبرت في الفكر الاسلامي من أهل العقد والحل والصبية والعرق عند ابن خلدون، (نظام محمود بركات ومازن خليل غرايبة، مرجع سابق، ص ص 11 – 12) كما أشار ألفرد مارشال إلى أن التعليم استثمار في الناس ويسهم في تعزيز قدرة الفرد على مزيد من الإنتاج، ويُعد نشر التعليم وتوفيره للجميع مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستويات الدخل وتمكين المجتمع من الاستفادة من موارده البشرية بشكل أفضل، وبخاصة في ضوء المنافسة الاقتصادية التجارية والمالية وبروز قضية التنمية البشرية كقضية لها الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (حمد علي السليطي، 2002م، ص ص 7 - 14) وتدعو الدراسة هنا إلى تبني الدعوة إلى قيام مجتمع مدني، والمجتمع المدني كما أوضحت الدراسة ليس مجرد سلطة مدنية بل هو نمط مؤسسي تربوي معيشي ضمن معادلة: "كلما قويت المؤسسات المدنية قلت قدرة الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين"، وهكذا فإن إحدى الصيغ الأساسية المنشودة للدولة العربية الراهنة هي: "قوة الدولة، لا دولة القوة". (مازن خليل غرايبة، 2002 م، ص 60)

إن المستفيد الأول في المستقبل الجيد هي شريحة الشباب المعاصر، التي ستتحول حينئذ إلى الجزء المنتج الكامل من المجتمع، وإلى صانع قرار، والشباب بطبيعة الحال هم الخاسرون الأوائل إذا كان المستقبل سيء الصنع، أو مفروضاً من الخارج، فلم يكن الشباب في الماضي، وقبل الثورات العلمية والتكنولوجية، قلقاً على المستقبل، لأن التغيير كان بطيئاً، فالحضارة مواكبة لدور الشباب، كما أن طبيعة المرحلة العمرية تحمل مفردات مشتركة، بصرف النظر عن الخصوصيات الأخرى، كما أن النهوض الحقيقي يتطلب بالضرورة تكامل الأساسيات العامة مع الخصوصيات المحلية، وليس إلغاء الواحدة للأخرى، (الحسن بن طلال وآخرون ...، 2005 م، ص ص 33 - 35) وما يدعم ذلك هو ما جاء في تعريف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للشباب وهو المرحلة العمرية من (15 – 24 سنة)، وقد ظهر وبالرجوع إلى إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2000 م، فنجد أن القضايا الأهم لدى الشباب العربي هي كالآتي وفق ترتيب تنازلي: (توافر فرص العمل، والتعليم، وسلامة البيئة، والمشاركة السياسية، والرعاية الصحية، والتفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع، وانتشار الفقر)، مع فرق كبير لصالح توافر فرص العمل على حساب غيرها من القضايا الأخرى، آخذين في الحسبان أن الاستفتاء لم يتم على عينات عشوائية، بل على عينات مختارة من الشباب المثقف، الذين شاركوا في مؤتمر الأطفال العربي، كما ظهر أن الشباب أكبر شرائح المجتمع العربي، فالشباب العربي يقضي السنوات الـ 25 الأولى من حياته تقريباً داخل أسرته، وهي السنوات التي تُشكل شخصيته وسلوكه وتوجهاته، فالأسرة تستطيع من خلال أسلوب تربيتها لأبنائها أن تفتح لهم الطريق نحو السلوك الديمقراطي والايمان بالحرية وحق الفرد في التعبير عن نفسه والتعامل مع الغير على أساس من الاحترام والانفتاح اتجاه الرأي الآخر وتستطيع عمل العكس. (الحسن بن طلال وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 71 - 93)

5 – العوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي:

إن الديمقراطية تفتح العقل وتفجر طاقات الإبداع، وتنتج إنساناً حراً سوياً يحس بالمسؤولية في أي موقع كان، والديمقراطية لا تُلقن بل تنعكس من خلال السلوك للفرد، (الحسن بن طلال وآخرون ...، مرجع سابق، ص ص 93 - 94) فإشراك الشباب في الحياة العامة يحتاج إلى شروط أساسية، منها: تنمية وعيهم بأدوارهم، وتوفير مناخات ديمقراطية تنطوي على درجة عالية من الحرية العامة، وفي مقدمتها حرية المشاركة السياسية، وحرية العمل، وحرية التعبير، (الحسن بن طلال وآخرون ...، مرجع سابق، ص 142) وتُعتبر الحركات الاجتماعية من أدوات التغيير الاجتماعي، وقد أدى الطابع الاجتماعي الاحتجاجي لبعض جماعات المعارضة في النظم السياسية المعاصرة إلى اتجاه الباحثين لدراسة هذه الجماعات في إطار مفهوم الحركات الاجتماعية، فيرى هؤلاء الباحثين أن من أهم المظاهر المصاحبة لنشوء الحركات الاجتماعية وجود سلوك جمعي أولي يُعبر عن أساليب جديدة في الفكر، والعمل الاجتماعي للبحث عن أنماط للتكيف مع التغيرات الاجتماعية بما يتجاوز الأنماط التقليدية، ويتميز هذا السلوك بالنمو التلقائي للمعايير وأشكال التنظيم التي تسعى لإعادة تنظيم المجتمع، ويرتبط هذا التطور بنشوء حالة من القلق الاجتماعي التي تنطوي على الشعور بالتبرم بسبب اختلال أنماط الحياة، فربما يولد ذلك حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وقد يكون ذلك أيضاً سبباً في شعور بعض الجماعات بالقلق الاجتماعي لأسباب دينية أو اقتصادية أو أي أسباب اجتماعية أخرى، وهذا القلق الاجتماعي قد يُعبر عن نفسه في صورة سلوك عشوائي غير منظم، أو ربما يقود إلى نشوء حركات اجتماعية تدفع إلى مزيد من الإثارة الجماعية التي تدفع الأفراد إلى العمل بشكل جماعي بصورة تلقائية لمواجهة هذا القلق وصياغة نموذج معين للسلوك، ويميزها عن أنماط القيم الأخرى السائدة في المجتمع،

ISSN: 2706-6495

ومع انتشار حالة الإثارة الجماعية، فإن الحركة الاجتماعية تنمو عن طريق ظاهرة العدوى الاجتماعية وجذب آخرين للجماعة ممن يُقنعهم النموذج أو السلوك الجديد، ويُشير أحد علماء الاجتماع الأمريكيين إلى أهمية القلق الاجتماعي باعتباره المدخل الأول لتحطيم الأنماط ونماذج السلوك الاجتماعي السائدة، وهو ما يمهد الطريق لظهور فعل جماعي جديد يتبلور في صورة أشكال من الحركات الاجتماعية التي قد تبدأ غير منظمة ثم تصل إلى مراحل متقدمة من التنظيم، وتكون الحركة الاجتماعية بذلك وليدة للتغيرات التي يمر بها المجتمع وتتراكم عبر فترة من الزمن. كما أن الفكرة الرئيسية في نشاط الحركات الاجتماعية هي فكرة التغيير الذي يتجاوز الشعور بعدم الرضا من الوضع القائم، وهذا التغيير يتعلق بالنظام الاجتماعي بوجه عام، بمعنى أن المطالبة بالتغيير تتجاوز المطالب الجزئية والأهداف القصيرة المدى لتمتد إلى الأهداف الكلية، وفي هذا الصدد نلاحظ أن موجات الشغب أو التمردات الطلابية تكتسب مغزاها لأنها تكون مقدمات لموجات تغيير اجتماعي أشمل ولذلك فلا بد من أن تؤخذ كجزء من عملية التغيير، حيث أن الفعل الاجتماعي يُثير تحديات سواء للسلطة الحاكمة او للقوى التي تسعى للإبقاء على الوضع القائم، وهو ما يجعل الفعل الاجتماعي ينمو باطراد، فيدخل في إطار دراسات الحركات الاجتماعية التي تمثل جزءً من دراسة الصراع والتغيير الاجتماعي، (ثناء فؤاد عبد الله، 2001 م، ص ص 294 – 296) ومن الجوانب ذات الأهمية في دراسة الحركات الاجتماعية هو بحث الجانب العقائدي لهذه الحركات، بمعنى الايديولوجية التي تقوم عليها نشاطات الجماعة. ويذكر هربرت أن أيديولوجية الحركة الاجتماعية تشتمل على المذاهب والمعتقدات، وأيضاً الهدف من الحركة ومجموعة الانتقادات الموجهة إلى البناء أو النظام موضع النقد والمطلوب تغييره، كما تتضمن أيديولوجية الحركة المبررات والسياسات والأساليب الخاصة بها، وفي سياق الحركات الاجتماعية الثورية، يتعلق الجانب الأيديولوجي بما يُطلق عليه القضية، أي القضية التي تُبلور الأهداف الكفاحية للحركة وتؤدي وظيفتها كعنصر أيديولوجي في الحرب الثورية، وهذه القضية تتضمن العديد من الجوانب، فهي تُشبع أقوى الرغبات، وكلما عظمت جاذبيتها، تضاعف تأثيرها في الناس، وانضم إليها الكثيرون. وينبغي أيضاً أن تتضمن أفكاراً ونجاحات يصعب على القوى المناوئة لها تبنيها أو إنجاز نجاحات بشأنها، فالقضية القوية لدى الثوار، يجب أن تتضمن دعوة متناقضة مع رغبات الطبقات الحاكمة، غير أن التوصل إلى قضية جوهرية ينطوي على تناقض معين، إذ ينبغي أن تكون القضية محددة وواضحة بحيث تلمس مشاعر الأغلبية، كما أنها يجب أن تكون مجردة بحيث يصعب على الحكام الوفاء بها، (ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 296) ولذلك فليس في وسع أية ديمقراطية تهمل القيم والتعليم أن تتوقع البقاء حرة، وما ظهر في قول أرسطو هو أن السعادة نشاط للروح يتفق مع الفضائل المثالية. (مايكل اس . جويس وآخرون ...، 2003 م، ص ص 168 -176)

إن ما هو مطلوب حالياً أن تبنى الديمقراطية من القواعد وفي كافة المجالات الحياتية والتربوية والثقافية والسياسية آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والقيمية للمجتمعات العربية، وهذا يتطلب أن نُعيد بناء مناهجنا التربوية في المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام المختلفة بما يخدم التربية الديمقراطية الصحيحة، وكذلك العمل على إعادة صهر منظوماتنا السياسية التي تم بناؤها سابقاً على أسس غير سليمة بحيث كثر بها العيوب وأصبحت آيلة للسقوط، وأن تقوم التنظيمات الشعبية العربية وفي مقدمتها الأحزاب التي تؤمن بالديمقراطية والقوى ذات الانتماء الوطني العروبي بتعزيز وجودها على الساحة السياسية، وتحطيم الحواجز المادية والمعنوية التي بُنيت خلال فترات سابقة بسبب التوجهات الفكرية المتعارضة، والممارسات الخاطئة، والحساسيات والطموحات الشخصية، ومحاولات تصدير الأفكار بالقوة، وذلك لإعادة الحياة إلى العلاقات بين الشعوب العربية، والتي كانت هذه العلاقات أفضل حالاً قبل تشكيل الدول العربية الحديثة الوطنية منها والقومية،

وهذا يتطلب أيضاً أن تُكثف الأحزاب والتيارات الديمقراطية من وجودها في الشارع العربي وأن تتحسس قضايا ومشاكل المواطن العربي وتقدم له حلولاً علمية ومدروسة تنعكس إيجاباً على أمنه واستقراره ورفاهيته، كما أن الآثار الايجابية والقرارات العلمية القابلة للتنفيذ هي المهم التي تصدر عن المنظمات والأحزاب للنهوض، وليس كثرة عدد المنظمات واللقاءات حسب ما يظهر انطلاقا من القاعدة الديمقراطية لتلك المنظمات، (سليمان نصيرات، 2001 م، ص ص 27 - 28) وأن الانتخابات هي المدخل الصحيح نحو الديمقراطية، تطبيقاً لمبدأ أن لا ديمقراطية بدون انتخابات، (عبدو سعد وآخرون ...، 2005 م، ص 30) حيث أظهرت الدراسة السابقة أن حوالي 61 % من طلبة الجامعة يميلون إلى مجال النزعة الديمقراطية، فالمتوسط الحسابي للنزعة الديمقراطية لدى طلبة الجامعتين (دراسة مقارنة) بلغت حوالي 61 % (بالضبط 69 . 60 %) وبصورة ايجابية، (علي الشكعة، 2000 م، ص 498) وأظهرت الدراسة أن هنالك تقارب في نسبة التأييد بين الجامعتين للديمقراطية، حيث أن تلك الدراسة لم تأخذ إلا النزعة الديمقراطية كمتغير من إحدى متغيرات هذه الدراسة باعتبارها متغيراً من متغيرات التحديث ولم تتوسع في موضوع الديمقراطية أكثر من ذلك، وظهر اقتصار الحديث دائماً عند الحديث عنها على نواحيها السياسية فقط، وهذا غير مكتملاً بطريقة صحيحة فالغير ديمقراطي في بيته لا يمكن أن يكون ديمقراطي في عمله أو في رأيه ودعمه للتحول الديمقراطي، والمساواة بين الجنسين وحرية المرأة هي من المؤشرات الواجب قياسها للديمقراطية، فكلما ازداد التنظيم وحدةً ولُحمةً، كلما ارتفع مستواه المؤسساتي، ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى هذا المستوى، كما أن الانضباط والتطور أمران لا ينفصلان. كما أن القدرة على إيجاد مؤسسات سياسية هي القدرة على خلق مصالح عامة، والمجتمع الذي يضم تنظيمات حاكمة وإجراءات ذات مستوى عالٍ من المؤسساتية، يكون أكثر قدرة على توضيح مصالحه العامة وتحقيقها، حيث قال أرسطو: "إن التوجه السياسي السليم للديمقراطية والأليغارشية على حد سواء، ليس ذلك الذي يكفل أكبر قدر ممكن من كل منهما، بل ذلك الذي يكفل أطول حياة ممكنة لكل منهما"، فالسياسي الذي يحاول مضاعفة السلطة أو غيرها من القيم على المدى القريب غالباً ما يضعف مؤسسته على المدى الطويل.

كما أن القاعدة الأخلاقية للمؤسسات السياسية متجذرة في احتياجات الناس في المجتمعات المعقدة. كما أن فقدان الثقة في حضارة المجتمع يخلق عقبات مهمة أمام إقامة مؤسسات عامة، وهذه المجتمعات التي يعاني فيها الحكم من عجز في الفعالية والاستقرار، تعاني أيضاً من ضعف الثقة المتبادلة بين المواطنين، وتحديداً في الولاء القومي والعام وفي المهارات والقدرات التنظيمية، حيث يقول دي توكفيل: "علم اللُحمة الجماعية هو أصل العلم، وتقدم كل ما عداه يعتمد على التقدم الذي أحرزه. كما أن العصرنة هي عملية مُتعددة الوجوه تفترض تغيرات في كافة حقول الفكر والنشاط الإنسانيين، إنها، كما قال دانيال ليرنر: "عملية لها كيفية مميزة خاصة بها، وهذا يُفسر لماذا يسود شعور بين الناس الذين يعيشون في ظل العصرنة بأنها كل مُتماسك، حيث إن المظاهر الأساسية للعصرنة، كالتمدن والتصنيع والعلمنة وتطبيق الديمقراطية والتعليم ومشاركة وسائل الإعلام، لا تظهر بأسلوب اتفاقي وغير مترابط"، كما أن الفقر المتفشي يضعف الحكم مهما كان نوعه، إنه سبب دائم لانعدام الاستقرار ويجعل الديمقراطية مستحيلة التطبيق تقريباً، كما ان سوء استخدام العصرنة الاجتماعية والاقتصادية لا يؤدي فقط الى انعدام الاستقرار السياسي فحسب، بل إن درجة انعدام الاستقرار مرتبطة بنسبة العصرنة، كما أن العصرية تُحدث الاستقرار والعصرنة تُحدث عدم الاستقرار بحسب طريق استخدامها، وعلى الأرجح أن هذا الانتشار للوعي شارك في المسؤولية عن عدم الاستقرار السياسي، الذي كان الطلاب مصدره الأساسي في كوريا في أوائل الستينات من القرن الماضي، كما هو الحال بين وجود ترابط ظاهري بين النمو الاقتصادي السريع وعدم الاستقرار السياسي. (صموئيل هانتنجتون، مرجع سابق، ص ص 32 -68)

إن نظرية روبرت دال حول الحكم المتعدد والتي يرى فيها أن الحكم المتعدد المستقر ذات الأسس الديمقراطية الليبرالية يبدو مرجحاً للظهور في سياق تاريخي سبق فيه توسيع المنافسة السياسية وتوسع المشاركة السياسية كما هو حاصل في انجلترا والسويد، وذلك على أن الثقافة السياسية بشكل أو بآخر تُحدد مسبقاً البُنى السياسية والسلوك السياسي على حد سواء، وأن عناصر الثقافة السياسية تكون نسبياً عصية على التغير مع الوقت، والثقافة السياسية سواء كانت متغيرة أم ثابتة فإنها تشكل احتمالات قيام الديمقراطية وتقييدها، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، 2001م، ص ص 204 - 208) وتستمد الديمقراطية أساسها الشرعي من مبدأ سيادة الشعب ويبدو هذا الأمر منطقياً جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تعريف الديمقراطية القائل بأنها: "سلطة الشعب"، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص 309) ولقد ثبت أنه حينما يواجه الشعب ازمات معينة يُصبح للناخبين اهتمامات أكبر بالانتخابات. (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص 391) كما أن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دور بالغ في عملية بناء المجتمع والأمة والدولة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي، وتبدأ عملية التنشئة في المراحل الأولية من حياة الفرد وتستمر حتى مماته، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص ص 423 - 424) ويمكن القول أن التنشئة الاجتماعية عبارة عن نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل من ناحية، وبناء شخصية الفرد من ناحية أخرى، (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص 224) وقد أثبتت التجربة أن عملية دمقرطة الثقافة الشعبية لا يمكن أن تبدأ من دون إصلاحات ديمقراطية تدريجية تُعمق الثقافة الديمقراطية قبل طرح موضوع تداول السلطة إن لم تكن النخب الحاكمة جاهزة لتقبلها بعد، فإذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية، فإن مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية المتنوعة فلا وجود للديمقراطية الحقيقية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني، وأن وجه الشبه بين المجتمع المدني والسياسي هو التنظيم، فكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم والعكس، لذلك فلن يكون لمؤسسات المجتمع المدني أن تنمو وتتطور وأن تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي ومُطبق. (محمد توهيل فايز عبد أسعيد، مرجع سابق، ص ص 455 -463)

النتائج المستخلصة من البحث:

تمثلت أهم النتائج التي توصل اليها هذا البحث بكل مما يلي:

1 – عمل على الكشف عن الصورة الإيجابية لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات، خاصةً في حال كان وجود للتوازن على مختلف هذه العوامل وبنفس الدرجة اللازمة لدعم العملية الديمقراطية.

2 – دل على تحديد صفات التأثير المهم على عملية التحول الديمقراطي الناتجة عن كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها الأفضل في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

3 – تبين أن لوجود وعمل وتأثير كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية دور هام في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

4 – توصل إلى معرفة مقدار ونسبة الوجود المهم لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

توصيات الباحث:

بعد الانتهاء من توضيح نتائج هذا البحث المستخلصة منه يرى الباحث أنه من الضروري الإشارة الى عدد من التوصيات المهمة، وقد تمثلت هذه التوصيات في نهاية هذا البحث بكل مما يلي:

1 – نشر ثقافة الديمقراطية من خلال وسائل الاعلام في معرفة الدور المهم لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

2 – قيام وعمل المتخصصين بهذا المجال بشكل فردي أو جماعي وذلك بتحديد التأثير المهم والايجابي لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

3 – القيام بعقد مؤتمرات وندوات باستمرار من قبل الجامعات وأساتذتها لتوضيح وجود وعمل وتأثير كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

4 – إجراء دراسات حديثة ومتنوعة من قبل الباحثين والمؤسسات المتنوعة من حكومية وأهلية متعلقة بتوضيح كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية،
والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات، وضرورة العمل على استمرارية تأثيرها الإيجابي في عملية التحول الديمقراطي بشكل مستدام.

مقترحات الباحث:

تتمثل المقترحات التي يراها الباحث في هذا البحث بكل مما يلي:

1 – ضرورة الممارسة الديمقراطية ضمن كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية كون جميع هذه العوامل تعود بالفائدة على عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

2 – مواصلة التنامي في كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية لتحقيق دور مهم في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

3 – الاستمرار في توضيح وجود وعمل وتأثير كل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

4 – ضرورة العمل على معرفة مقدار وطبيعة الوجود لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

خلاصة البحث:

في نهاية هذا البحث يرى الباحث أنه قد تم توضيح التأثيرات الإيجابية لكل من العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل التعليمية، والعوامل السياسية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات،

كصفات ومؤثرات ودوافع ومحفزات للعوامل المذكورة ومدى مساهماتها الإيجابية في دفع وتنمية عمليات التحول الديمقراطي في المجتمعات الساعية لذلك، ولهذا فإنه يمكن اعتبار أن المجتمع الساعي للتحول الديمقراطي إذا أراد ذلك بالفعل فلا بد من المحافظة على دفع هذه العوامل بأشكالها الإيجابية وتأثيراتها الحسنة وبشكل متوازن دون الاهتمام ببعضها على حساب البعض الآخر منها حتى تأتي بفوائد على العملية الديمقراطية كنظام مطبق في داخل المجتمع الساعي لها.

المراجع:

1 – الحسن بن طلال وآخرون ...، 2005 م، الشباب العربي وتحديات المستقبل، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي ودار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2 – الفن توفلر، 1996 م، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة فتحي حمد بن شتوان ونبيل عثمان، الطبعة الثانية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس الغرب، ليبيا.

3 – الآن تورين، 2000 م، ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية، ترجمة عبود كاسوحة، د. ط، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.

4 – ابراهيم سعد الدين وآخرون ...، 1989 م، صور المستقبل العربي، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

5 – بيار ميكال، 1993 م، تاريخ العالم المعاصر (1945 م – 1991 م)، ترجمة يوسف ضومط، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

6 – ثناء فؤاد عبد الله،2001 م، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي – علاقات التفاعل والصراع، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

7 – حمد علي السليطي، 2002 م، التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – دراسة حالة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات.

8 – خلف إبراهيم الهميسات وخالد موسى سماره الزغبي، 2004 م، الحياة البرلمانية في الأردن 1989 – 2001 م أداءً وإنجازاً وتقويماً ...، د . ط، منشورات المؤلفين، عمان، الأردن.

9 – سليمان نصيرات، 2001 م، نحو مشروع سياسي نهضوي ديمقراطي (في الطريق إلى أردن ديمقراطي ومشروع نهضوي عربي)، الطبعة الأولى، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

10 – س . ن . أيزنشتات ، 2002 م، تناقضات الديمقراطية – أوجه الضعف والاستمرارية والتغير، ترجمة مها بكير، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر.

11 – صموئيل هانتنجتون،1993 م، الفكر الغربي الحديث – النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوّعبود، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، لبنان.

12 – طاهر المصري وآخرون ...، 2001 م، عقد من الديمقراطية في الأردن، د. ط، دار سندباد للنشر ومركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن.

13 – عبدو سعد وآخرون ...، 2005م، النظم الانتخابية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

14 – علي الشكعة، 2000 م، اتجاهات الطلبة لدى جامعتي النجاح الوطنية وبير زيت في فلسطين نحو ظاهرة التحديث، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (ب) (العلوم الإنسانية)، مجلة سنوية علمية محكمة، المجلد 14، العدد 2 / حزيران 2000 م، نابلس، فلسطين.

15 – علي خليفة الكواري، 1986 م، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة "الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

16 – عمر ابراهيم الفتحلي،1982 م، اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا "الكتاب الأول"، د. ط، المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، دون مكان نشر.

17 – عبد العزيز الغريب صقر، 2005 م، الجامعة والسلطة – دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

18 – علي صالح عبد الله، 2005 م، العمل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني "قراءة في الواقع ومتغيراته"، الطبعة الأولى، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، اليمن.

19 – عبد الإله بلقزيز، 2001 م، في الديمقراطية والمجتمع المدني – مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، د. ط، الدار البيضاء المغرب وبيروت، لبنان.

20 – عبد الغفار شكر ومحمود مورو، 2003 م، حوارات لقرن جديد – المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت، لبنان ودمشق، سوريا.

21 – غسان سلامه، 1987 م، المجتمع والدولة في المشرق العربي "مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور (المجتمع والدولة)"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

22 – غسان سلامه وآخرون ...، 1988 م، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي – المجتمع والدولة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

23 – فرانسيس فوكو ياما، 1993 م، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، الطبعة الأولى، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان.

24 – كامل محمد المغربي، 1994 م، السلوك التنظيمي – مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

25 – محمد توهيل فايز عبد أسعيد،2001 م، الديمقراطية ما لها وما عليها، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، الكويت.

26 – مايكل اس. جويس وآخرون ...، 2003 م، بناء مجتمع من المواطنين – المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

27 – مازن خليل غرايبة، 2002 م، المجتمع المدني والتكامل – دراسة في التجربة العربية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات.

28 – محمد عابد الجابري وآخرون ...، 1995 م، التنمية البشرية في الوطن العربي "بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

ISSN: 2706-6495

29 – ماجد راغب الحلو، 1995 م، القانون الدستوري "المبادئ العامة – التاريخ الدستوري – الأحزاب السياسية – التمثيل النيابي – النظام الانتخابي – السلطة التنفيذية – السلطة التشريعية"، د. ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.

30 – نظام محمود بركات ومازن خليل غرايبة، 2001 م، النخبة النيابية في الأردن 1989 – 2000 م، د. ط، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

31 – نبيل أيوب بدران، 1969 م، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني – الجزء الأول – عهد الانتداب، د. ط، مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، بيروت، لبنان.

32 – ناهض حتر، 2003م، النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية، الطبعة الأولى، دار أزمنة، عمان، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)